تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية

د. أعمر عزاوي
جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة - الجزائر
azzaoui47@yahoo.fr

أ. أسماء عدائكة
جامعة الوادي - الجزائر
adaikaasma@yahoo.fr

Received: 2012 Accepted: 2012 Published: 2013

ملخص:

إنه لمن الصعب في عصرنا الحالي أن تحقق أي دولة تقدما وازدهارا لاقتصادها بمنأى عن التشاركية والتعاون مع بقية الدول الأخرى،فنحن في عصر التكتلات بمختلف أشكالها (عسكرية،اقتصادية، سياسية...الخ)

ولعل الحربين العالميين الأولى والثانية كانتا السبب المباشر لقيام هذه التكتلات بغض النظر عن الدوافع من وراء قيامها (دفاعية،هجومية،دفاعية هجومية،تشاورية....الخ)

وقد حاولنا في هذا العمل إبراز دور السياسات الاقتصادية على اعتبارها مجموعة أدوات تمثل مؤشرا حقيقيا عن اقتصاديات الدول ودورها في تحقيق تعاون مشترك وتكامل اقتصادي بكون له الدور الفعال في مواجهة الصراعات العالمية التي يمثل الاقتصاد عمودها الفقري.

وفي هذا الصدد حاولنا أن نبرز دور السياسات الاقتصادية (التي تعتبر منطقة ظل)في تحقيق التكامل الاقتصادي مع دراسة النموذج الخليجي الذي يعتبر رائدا في الدول النامية و الوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية،التكامل الاقتصادي ، السياسة المالية ،السياسة النقدية،السياسة التجارية، السياسة الاستثمارية، مجلس التعاون الخليجي.

Résumé:

A l'ère actuelle, il est difficile qu' un pays réalise un progrés et une prospérité à son économie loin d'une collaboration et une coopération avec le rest des autres pays, Nous sommes dans une ére de blocs sous diverses formes (militaire, économique, politique,....etc)

Les deux guerres mondiales I et II ont été Peut-être la cause direte de la céation de ces blocs, sans tenir au compte les motifs de leur création (défiensif,

Nou avons tenté dans ce travail de mettre en relief le role des politiques économiques considérées comme un ensemble des outils qui représente un véritable indicateur des économies des pays et son role dans la réalisaton d'une coopératon commune et une intégration économique du fait qu'il a un role efficace dans la lutte contre les conflits mondiaux dont l'économie représent son épine dorsale.

A cet égard, nous avaons essayé dans ce travail de mettre en évidence le role des politiques économie dans la réalisation d'une intégration économique en étudiant le modèle du (Golfe) considéré le poinnier dans les pays en développement et le monde arabe.

Mots clés: *La politique économique, l'intégration économique, la politique financière, politique monétaire, politique commerciale, le Conseil de coopération du Golfe, l'intégration, l'union monétaire, la stabilité économique, le PIB, l'inflation, l'équilibre et la croissance, la déflation, le taux de change, le budget, la balance des paiements*

تمهيد:

تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد أهم شروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية،ولتحقيقها يجب توفر إمكانية تحقيق تكامل نقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيجاد الصيغة للوصول إلى هذا التكامل.

إن هذا التكامل هدفه مواجهة الأزمات المالية الاقتصادية، وهذا بوضع سياسات اقتصادية (مالية، تجارية،نقدية ....)، ومن خلال هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

- ✓ ما هي الوسائل وأدوات السياسة الاقتصادية لمواجهة الأزمات الاقتصادية؟

ولقد تم تقسيم هذه الدراسة التحليلية للسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى النقاط التالية:

- السياسات الاقتصادية.
- تطور التجربة الخليجية.
- تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية.

أولا: تعريفات السياسة الاقتصادية

يُقصد بالسياسة الاقتصادية عامة كلّ ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[1]، كما يعرفها البعض بأنها "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية"[2]، ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها"، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية[3]، وتُعرف أيضاً على أنها مجموعة توجيهات كلّ التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبّر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك وتكوين رأس المال[4]، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل[5].

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف[6]، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي؛
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار[7].

إن السياسة الاقتصادية تهدف في الأجل الطويل إلى الوصول لعدد من الغايات والمتمثلة في تحقيق التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية وتقليل اللامساواة وتحسين مستوى معيشة المواطن.

1. **أهداف السياسة الاقتصادية:** تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إلاّ أنه تم تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور وهي :

- ✓ تحقيق معدل نمو مرتفع؛
- ✓ محاربة البطالة وتوفير الشغل؛
- ✓ تحقيق التوازن الخارجي؛
- ✓ محاربة التضخم.

لذلك تقوم الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن هذه الأهداف بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي.

شكل رقم (01): يوضح المربع السحري لكالدور

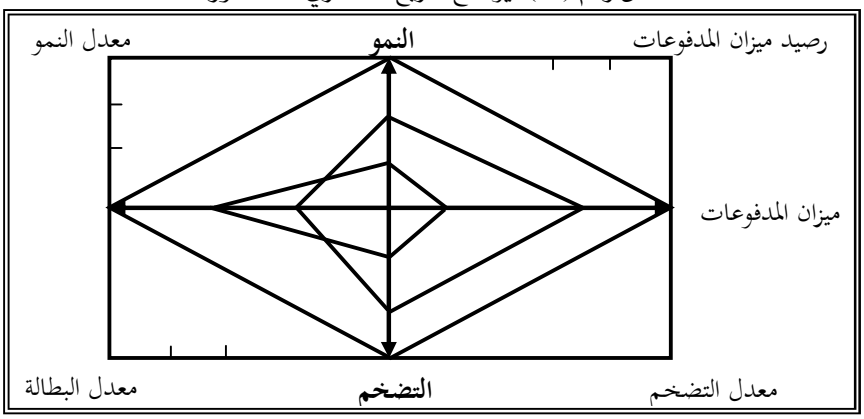

Source : Jaque Muller, Economie Manuel d'application, édition Dound, Paris, 2002, p: 188.

وفق هذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر، ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنة على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الحاصلة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقق هذه الأهداف مجتمعة ، أو يكون تحقيق بعضها على حساب الآخر والتي تمثل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد[8].

ثانيا: تطور التجربة التكاملية الخليجية

في ظل عالم يتجه بسرعة إلى تكوين تكتلات إقليمية جديدة شهدت مسيرة تعاون عربي ظهور أو بروز تجربة تكاملية عربية يمكن اعتبارها من أحدث المحاولات التي حدثت على مستوى الإقليمي العربي، تتمثل هذه التجربة في مجلس التعاون الخليجي.

1. نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي:

لقد كانت فكرة العمل الجماعي في منطقة الخليج من خلال إقامة تعاون وثيق بين دول المنطقة تراود أذهان السكان وقادة الدول منذ فترة طويلة[9]، ولقد بدأت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1975 عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، العراق، إيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان. إلاّ أن البداية الفعلية كانت حين تم اتفاق مبدئي لإنشاء هذا المجلس ترجع إلى اجتماعات قمة أقطاب الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال فترة 25-28 جانفي 1981، وقد تم الإنشاء الرسمي للمجلس في مؤتمر الرياض 4 مارس عام 1981 والذي ضم كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان[10].

1.1.أسباب وأهداف إنشاء المجلس : هناك عدة أسباب هامة دعت هذه الدول إلى اللجوء إلى تكامل اقتصادي من بينها[11]:

- توافر رأس المال في معظم دول الأعضاء مما يزيل عقبة تمويل التنمية والاستثمار ويسمح بظهور سوق مالية ذات أبعاد إقليمية وعالمية.
- تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء إذ تقوم بتشجيع مبادرات القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية وتبني نماذج وأولويات متشابهة في مجالات الصناعة، الزراعة، الخدمات.
- تتميز دول المجلس بامتدادها على أرض منبسطة ولا يوجد بينها حواجز طبيعية تطل على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورا ببحر العرب والبحر الأحمر مما يسمح بسهولة الاتصال البحري والبري بينهما، ومن ثم تنامي التدفقات المختلفة للأشخاص والسلع... الخ.
- تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلية لكل منها وخاصة أمام الصناعات ذات الحجم الكبير لأجل هذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها مفتوحة أمام منتجات الدول، وإزالة الحواجز فيما بينها وتحويلها إلى سوق واحد تتسع لإنتاج الصناعات الجديدة التي تقام على مستوى المنطقة.
- بروز عصر التكتلات الاقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.

وحول الظروف المصاحبة والمؤدية إلى إنشاء مجلس تعاون خليجي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، فإننا يمكن الإشارة إلى ثلاث متغيرات رئيسية لعبت الدور الرئيسي في التعجيل بميلاد هذا المجلس، هذه المتغيرات الثلاثة هي الثورة الإسلامية في إيران ونشوب الحرب العراقية – الإيرانية،وزيادة الصراع الدولي حول منطقة الخليج العربي[12].

ولقد أنشأ مجلس التعاون الخليجي بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية[13]:

- ✓ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- ✓ تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات؛
- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية التعليمية والاجتماعية، الصحية، والشؤون الإعلامية بالإضافة إلى شؤون التشريعية والإدارية؛
- ✓ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

2.1. **الهيكل التنظيمي للمجلس** : من الناحية التنظيمية يتكون مجلس التعاون الخليجي من ثلاث هيئات رئيسية[14]:

- المجلس الأعلى .- المجلس الوزاري.- الأمانة العامة .

ثالثا: تقييم السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليج العربية

إن دول مجلس التعاون يتفقون على وجود الحاجة الماسة إلى وقفة مع الذات تراجع فيها دول المجلس جميع الفرص المتاحة أمامها والقيود المفروضة عليها والتحديات التي تواجهها لصوغ مسارات جديدة نحو المستقبل تتفق وطموحاتها وتطلعات شعوبها إلى غد أفضل، أن الأمر يستوجب الاستفادة من دروس الإنجازات والإخفاقات المرتبطة بالمسيرة التنموية لكل دولة من دول المجلس أو تلك المرتبطة بمسيرة العمل المشترك لهذه الدول بوصفها منظومة واحدة بغية تحديد مسارات أفضل لحركتها تجاه غاياتها المنشودة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويمكن القول في إطار المراجعة والتقويم إن محصلة المسيرة التنموية لدول الخليج العربية في مسعاها التكاملي تتضمن قدرا كبيرا من الإنجازات في مجالات العمل التنموي كافة تحيطه مجموعة من التحديات التي تتعامل معها السياسات الوطنية والسياسات التكاملية في آن واحد، ومع ذلك فإن التطورات العالمية والإقليمية والمحلية أفرزت في السنوات الأخيرة متغيرات ومستجدات لها آثارها الخطيرة ليس فقط على مسيرة العمل الإنمائي في كل دولة من الدول الساعية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنها دول مجلس التعاون، ولكن أيضا على مستقبل شعوب هذه الدول واستمرار وجودها وفاعليته في المسيرة الحضارية العالمية.

لذا سنحاول في خضم الموضوع وفي هذا المبحث إلى التعرف على السياسات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليج العربية, وتحديد أبرز تطوراتها خلال فترة الدراسة (2004-2010) وتحليلها والتي تشمل على: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية، السياسة الاستثمارية.

1. **السياسة المالية**: ثبتت الحكومات الخليجية خلال حقبة القرن الواحد والعشرين سياسة مالية توسعية مستندة إلى التوسع الحاصل في الإيرادات العامة للدولة نتيجة لزيادة الحاصلة في الفوائد النفطية لهذه الدول، بسبب ارتفاع أسعاره مما وفر إمكانات مالية هائلة في ظل اقترانها بعملية تأميم النفط، مما أدى إلى حدوث طفرة كبيرة على صعيد الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، إلا أنه في بعض هذه الدول هناك تراجع في الوقت التي تزايدت فيه النفقات العامة الأمر الذي تسبب في حدوث عجوزات شبه مستمرة في الموازنة العامة للبلد، إلا أن دول أخرى كان فيها العكس.

ويمكن تتبع تطور متغيرات السياسة المالية في الدول الخليجية بمتابعة البيانات التالية الواردة في الجدول التالي للفترة (2005-2009).

جدول رقم (01) : يوضح إجمالي الإنفاق لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2004-2009)

الوحدة : مليون دولار

الدولة	2004	2005	2006(*)	2007	2008	2009
البحرين	2.937,50	3.428,6	4.144,60	4.835,20	5.479,80	5.537,80
الكويت	32.776,70	20.501,80	25.137,30	34.649,30	60.032,80	47.451,00
الامارات	26.233	33.322	34.908,09	43.492,40	41.317,40	58.432,00
السعودية	76.053,30	92.393,10	104.885,90	124.332,80	138.685,10	596.434,00
عُمان	9.908,71	10.943,04	12.837,71	15.293,70	19.662,70	19.320,40
قطر	9.918	13.947	18.447	23.324,20	26.764,30	25.915,10
المجموع	157.827,21	174.535,54	200.360,60	245.927,60	291.942,10	753.090,30

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، (جدول رقم 28 ص 35).

(*) إحصائيات سنوات 2004، 2005 و2006 (جدول رقم 73 إجمالي الإيرادات والإنفاق العام).

1.1. **النفقات العامة**: اتجهت نفقات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تصاعد خلال مطلع سنة 2004 بحيث كان العامل الأساسي وراء هذه الزيادة هو الإنفاق على مشروعات ضخمة واستثمارات وتوسيع البنية التحتية للاقتصاد الخليجي وتنويع الاقتصاد الخليجي.

❖**البحرين**: من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه خلال هذه الفترة أن نفقات العمومية مرتفعة من سنة إلى أخرى (2004-2009) من مليون دولار 2.937,50 إلى 5.337,80 مليون دولار.

❖**الكويت**: ارتكزت دولة الكويت على زيادة المصاريف العمومية من سنة 2004 3.276,70 مليون دولار إلى 60.032,80 مليون دولار سنة 2008، والتي كانت لها أقر إيجابي على الميزانية العامة للدولة بسبب التنمية الاقتصادية ولتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط وبجذب المزيد من الاستثمار.

❖**الإمارات**: تظهر مطالعة بيانات الجدول أعلاه أن قيمة النفقات العامة قدرت بـ 26.233,00 مليون دولار وارتفعت إلى سنة 2007 بـ 43.492,40 مليون دولار إلى أن انخفضت سنة 2008 بـ 5,6%، لترتفع سنة 2009 بقيمة 58.432 مليون دولار، هذا راجع للمصاريف والمشروعات في المجال الاستثماري والصناعي حيث قامت الحكومة بزيادة الإنفاق على توفير الوظائف وتوسيع البنية التحتية وزيادة السيولة في البنوك لمعالجة الأزمة.

❖**السعودية**: أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإن الإنفاق الحكومي كان سنة 2004 بقيمة 76.053,30 مليون دولار، إلا أنه ارتفع بنسبة قدرت 55% خلال سنة 2008 لترتفع بشكل ملحوظ إلى سنة 2009 بقيمة 569.434,00 مليون دولار، وهذا بسبب مشاريع ضخمة شملت ستة مدن اقتصادية في مختلف مناطقها لتحقيق التنمية المتوازنة.

❖**عُمان**: إتجهت النفقات العامة في عمان خلال مطلع سنة 2004 إذ ارتفعت من 9.908,71 مليون إلى 19.662,70 مليون دولار سنة 2008، وكان العامل الأساسي وراء هذه الزيادة في إعادة بناء بعض المؤسسات والبنية الأساسية، بينما انخفضت بشكل طفيف قدر بـ 19.320,40 مليون دولار.

❖**قطر**: حققت هذه الدولة والتي تعتبر من أهم الدول الخليجية من ناحية التطور والتقدم،حيث قدرت نفقاتها العمومية الحكومية 9.918,00 مليون دولار سنة 2004 لترتفع إلى 26.764,30 مليون دولار سنة 2008 23.324 مليون دولار، نتيجة للتوسع الحاصل في حجم الإيرادات العامة.

2.1. **الإيرادات العامة**: إن مجمل إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية على النفط، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (يُقدر بنحو 486.8 مليار برميل أي ما يعادل 35,7% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي لأوبك. ومن حيث الترتيب تُعد هذه المنطقة من أكبر المُنتجين والمُصدرين للبترول، كما أنها تلعب دوراً قيادياً في العالم بصفة عامة وفي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على وجه الخصوص.

وتظهر مطالعة جدول رقم (02) الزيادة في الإيرادات وهذا بسبب الطفرة النفطية من سنة 2004 إلى سنة 2008، وتراجعها في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

جدول رقم (02) : يوضح إجمالي الإيرادات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2004-2009)

الوحدة : مليون دولار

الدولة	2004	2005	2006(*)	2007	2008	2009
البحرين	3.458,50	4.451,21	4.892,20	5.416,60	7.121,30	4.543,10
الكويت	34.869,10	51.366,90	60.458,00	63.825.40	76.376,00	39.299,70
الامارات	25.818,18	43.744	54.594,95	62.287,30	66.577,74	60.082,22
السعودية	104.610,90	150.489,30	179.648,50	171.413,40	293.598,10	509.805,00
عُمان	10.565,41	11.851,50	12.951,63	15.398,20	19.866,60	17.392,20
قطر	15.127,00	18.045,00	23.644,00	32.376,40	37.439,00	39.282,70
المجموع	194.449,09	279.947,91	336.189,28	350.717,30	500.978,74	670.404,92

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، (جدول رقم 27، ص: 34).

(*) إحصائيات سنوات 2004، 2005 و2006 (جدول رقم 73 إجمالي الإيرادات والإنفاق العام).

❖**البحرين**: يعتبر النفط في دولة البحرين بـ 70% من عوائد الصادرات بحيث تقدر إيراداتها سنة 2004 بـ 3.458,50 مليون دولار إلى 7.121,30 مليون دولار سنة 2008، وتراجعت إلى 4.543,10 مليون دولار بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية.

❖**الكويت**: يمثل النفط بنسبة 95% من إجمالي الصادرات لهذه الدولة، ونسبة 80% من الإيرادات الحكومية بحيث بلغت إيراداتها 76.376,00 مليون دولار سنة 2008، ولقد انخفض عام 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية إلى 39.299,70 مليون دولار.

❖**الإمارات**: تعتبر دولة الإمارات من الدول الغنية ذات الاقتصاد المفتوح ويشكل البترول نسبة 45% من إيرادات الصادرات، و40% من الإيرادات الحكومية بحيث بلغت 25.818,18 مليون دولار سنة 2004 إلى 62.287,30 مليون دولار سنة 2007، وانخفض إلى 60.082,22 مليون دولار سنة 2008 إلى 76.475,10 مليون دولار سنة 2009، كما أن الإيرادات النفطية العالمية ساعدت الحكومة في تبني سياسة مالية توسعية وتنفيذ مشاريع سياحية ضخمة.

❖**السعودية**: يمثل قطاع النفط من إيراداتها 90% من إجمالي عوائد الصادرات ونسبة 80% من إيراداتها الحكومية، حيث بلغت نسبة إيراداتها بـ 104.610,90 مليون دولار سنة 2004 إلى ارتفاع هائل سنة 2009 بـ 509.805,00 مليون دولار من عوائد النفط، لكن تعتبر المملكة الأقل تأثرًا في منطقة دول المجلس نظرًا للسياسات المتبعة.

❖**عُمان**: يعد اقتصاد سلطنة عُمان من اقتصاديات الدخل المتوسط لكن يبقى النفط العائد الأكبر حيث يشكل نسبة 64% من إجمالي عوائد الصادرات ونسبة 45% من الإيرادات الحكومية ونسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي بحيث ارتفعت إيراداتها لسنوات محل الدراسة من 10.565,41 مليون دولار سنة 2004 إلى 19.866,60

مليون دولار حتى أواخر سنة 2008 وكانت هذه السنة أفضل عائد من الأعوام السابقة من حيث الأداء الاقتصادي على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث ساعد الارتفاع في بناء فوائض الموازنة العمانية.

❖**قطر**: يعتمد الاقتصاد القطري على النفط والغاز اللذان يشكلان حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 85% من عوائد الصادرات وكذلك 70% من الإيرادات الحكومية، وبفضل النفط والغاز أصبحت دولة قطر في السنوات الأخيرة من أسرع الدول نموًا في العالم ومن دول ذات الدخل المرتفع حيث بلغت إيراداتها إلى 39.282,70 مليون دولار مقارنة بسنة 2004.

ويمكن تمثيل إجمالي الإنفاق والإيرادات لدول مجلس التعاون الخليج العربية في الشكل الموالي.

شكل رقم (02) : يوضح إجمالي الإنفاق والإيرادات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2004-2009)

الوحدة : مليون دولار

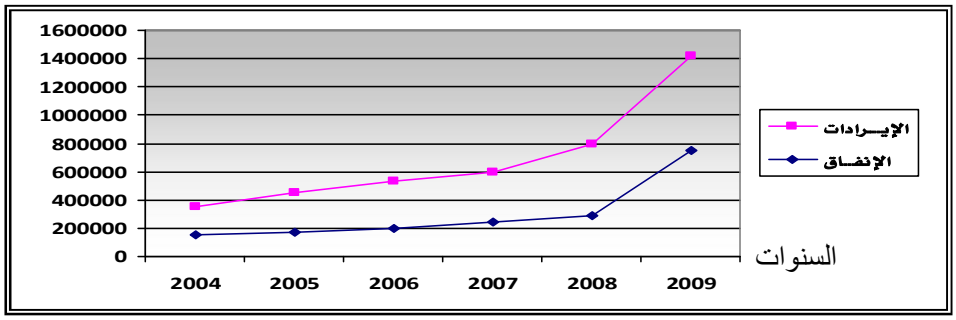

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الجدول رقم (1) و(2)

3.1.الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي:

حققت الموازنة العامة لدول المجلس فوائد مالية خلال السنوات (2004-2008)، إلا أنه ونظراً لارتفاع أسعار النفط، وزيادة مستويات الإنتاج النفطي وارتفاع الإيرادات الغير نفطية، فقد حققت منطقة دول المجلس فائض موازنة بلغ نسبة 25,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بسنة 2004.

جدول رقم (03) : يوضح الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2004-2009)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006(*)	2007	2008	2009
البحرين	521,00	1 022,61	747,60	581,40	1 641,50	(994,70)
الكويت	2 092,40	30 865,10	35 320,70	29 176,10	16 343,20	(8 151,30)
الامارات	(414,82)	10 422,00	19 686,86	18 794,90	18 764,28	18 043,10
السعودية	28 557,60	58 096,20	74 762,60	47 080,60	154 913,00	(86 629,00)
عُمان	656,70	908,46	113,92	104,50	203,90	(1 928,20)
قطر	5 209,00	4 098,00	5 197,00	9 052,20	10 674,70	13 367,60
المجموع	36 621,88	105 412,37	135 828,68	104 789,70	202 540,58	(66 292,50)

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على : الجداول السابقة لإجمالي الإنفاق وإجمالي الإيرادات. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني:www.gcc-sg.org .

❖**البحرين**: عادة ما يعتمد التمويل الحكومي بدرجة كبيرة على تحركات الأسعار النفطية حيث تمثل إيرادات النفط بـ 70% من إجمالي الإيرادات تقريبًا وتشكل رواتب القطاع العام ثلثي الإنفاق الحالي أي 82,5% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وقد حققت البحرين فائضًا ماليًا مرتفعًا بلغت نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008، إلى أن شكل عجزًا سنة 2009 بـ 994,70 مليون دولار بسبب الأزمة المالية الاقتصادية.

❖**الكويت**: أدت أسعار النفط الكبيرة خلال السنوات الستة الأخيرة إلى فائض ضخم في الموازنة العامة حيث بلغت نسبة 30,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بعام 2007 حيث كانت نسبتها حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على خلفية الطفرة النفطية العالمية، وقد انخفض هذا الفائض إلى أن شكل عجزًا سنة 2009 بقيمة (8.151,30) مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية.

❖**الإمارات**: لقد أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي حتى أواخر 2006 حيث حققت دولة الإمارات فائض موازنة بلغ 19.686,86 مليون دولار إلى أن تراجع بنسبة طفيفة سنة 2008 وهذا بسبب الأزمة المالية وتراجع سوق النفط ولكن تبقى هذه الدولة في وضعية جيدة بالمقارنة مع دول المجلس.

❖**السعودية**: حققت المملكة العربية السعودية أكبر فائض موازنة بلغ 154.913,00 مليون دولار وشكل ما نسبته 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مقارنة بعام 2007 بلغ 47.080,60 مليون دولار، ونسبته 12,2% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع في مستويات الإنتاج النفطي والأسعار، استمرت الطفرة الاقتصادية من سنة 2004 إلى عام 2008 لكن ظهور الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط أدت إلى عجز في الموازنة العامة بلغ 86.629,00 مليون دولار في عام 2009 بسبب موازنة توسعية والتي تم إعدادها لأن تحقق التنمية المستدامة.

❖**عُمان**: تعتمد المالية العامة العمانية على الإيرادات النفطية والتي تمثل حوالي 67% من الإيرادات العامة، وقد لعبت أولويات الموازنة الحكومية دورًا رئيسيًا في إقرار التوطين والتنويع والخصخصة، وقد شهدت الحكومة فوائض مالية من فترة الدراسة بلغ 90.846,00 مليون دولار لسنة 2005، لكن لم تحقق فائض في موازنتها سنة 2009 بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي.

❖**قطر**: لقد أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط إلى تحسين الموقف المالي للحكومة بدرجة كبيرة حيث تأتي حوالي 70% من الإيرادات المالية من النفط والغاز، وقد أدى هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية وصادرات الغاز إلى جعل الاقتصاد أكثر حساسية تجاه تقلبات أسعار الطاقة العالمية، فمعظم برامج التصنيع في قطر قد اكتملت، لذلك فإن الحكومة قررت إبقاء المصاريف المحلية في أدنى مستوياتها حتى يتم سداد الديون الخارجية للدولة. كما أدى النمو المتصاعد لأسعار النفط في السنوات الثلاث السابقة مقرونًا بالنظام المالي المتشدد إلى

حصول الحكومة على إيرادات غير متوقعة خلال 2004 إلى 2009، حيث حققت فائض موازنة بلغ 13.367,60 مليون دولار سنة 2009.

شكل رقم (03): يوضح الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2004-2009)

الوحدة : نسبة مئوية (%)

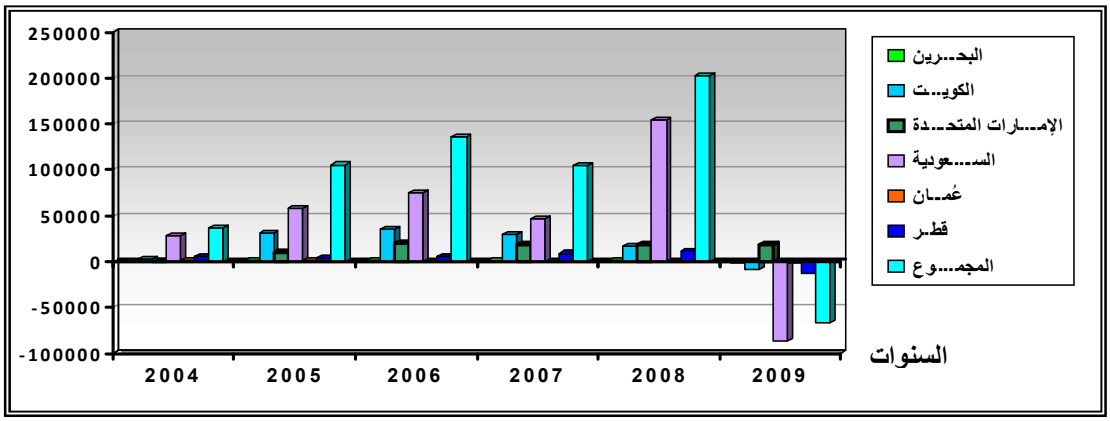

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الجدول رقم (3)

2. السياسة النقدية:

تتكرس جهود السياسة النقدية لدول المجلس في المحافظة على نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي وذلك باستثناء دولة الكويت حيث أن الدينار الكويتي فك ارتباطه بالدولار الأمريكي في 20 ماي 2007، وقد حافظت سياسة البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي في الحد من الاقتراض الخارجي وفي إبقاءها منخفضة، وبالتالي أسهمت هذه السياسة بشكل كبير في الاستقرار الطويل الأمد لعملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل الدولار الأمريكي، وبالرغم من انخفاض الدولار الأمريكي مقابل اليورو والين الياباني والإسترليني خلال الثلاثة الأعوام السابقة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر شريك تجاري لدول المنطقة، فلذلك ربطت دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها بالدولار الأمريكي لتحقيق مصلحتها.

1.2. سعر الصرف:

❖**البحرين:** إن دولة البحرين تعمل رسمياً بنظام سعر الصرف الثابت حيث أن الدينار البحريني مربوطاً بحقوق السحب الخاصة والسعر يعادل 0.46 ديناراً بحرينياً ويُسمح بتقلبات حتى 7.25% وعملياً فإن الدينار البحريني مربوط بالدولار الأمريكي بسعر 0.376 دينار بحريني مقابل الدولار الأمريكي (منذ عام 1981). وتشعر السلطات النقدية بأن الربط يوفر الثقة لدى المستثمرون ومن المستبعد أن يتغير ذلك في الأمد المتوسط. بوابتك كما بلغ إجمالي الاحتياطيات ناقصا الذهب 3.800 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث

كان 4.100 مليار دولار أمريكي والذي إنخفض إلى 3.500 مليون دولار أمريكي في عام 2009 وأرتفع 49.00 مليون دولار سنة 2010.

❖**الكويت**: لقد تم ربط الدينار الكويتي بسلة عملات يسيطر عليها الدولار الأمريكي حيث بلغ سعر الصرف حوالي 3.448 دولار أمريكي للدينار الكويتي الواحد في عام 2006. وقد أثرت التقلبات في الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خاصة اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني سلبياً على القوة الشرائية للدينار الكويتي وعلى التضخم في الدولة من خلال التغيرات في أسعار الواردات، فاتبعت الكويت سياسة سعر الصرف الخاصة وذلك بربط الدينار الكويتي بسلة العملات المرجحة، خلال الفترة من 18 مارس 1975 وحتى 31 ديسمبر 2002، وقد ظل الدينار الكويتي مربوطاً بالدولار الأمريكي خلال الفترة من 5 يناير 2003 حتى 19 مايو 2007 بمعدل صرف 3.4626 للدولار الأمريكي. وفي 20 مايو 2007 تم فك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي وربطه بسلة العملات المرجحة من العملات العالمية الخاصة بالدول التي تعتبر من الشركاء الرئيسين لدولة الكويت في التجارة والتمويل. وتعتبر الموجودات والاحتياطيات الأجنبية للدولة كافية تماماً لحماية العملة عند الضرورة. بوابتك حيث بلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ناقصا الذهب 15.700 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2007 حيث كان 15.900 مليون دولار أمريكي.

❖**الإمارات**: لقد تم ربط درهم دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي منذ شهر نوفمبر عام 1980 حيث يبلغ سعر الصرف حوالي 3.67 درهم للدولار الأمريكي الواحد. وسوف يستمر ربط أسعار الفائدة والعملة الإماراتية بالدولار الأمريكي في الأمد المتوسط، مدعوماً بفوائض الحساب الجاري، وبناء الاحتياطيات الأجنبية والموجودات، وبالتالي فإن تقلبات الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية وخاصةً اليورو والين الياباني أثرت على القوة الشرائية والتضخم من خلال التغيرات في أسعار الواردات. كما بلغ الاحتياطي الأجنبي ناقصا الذهب 30900 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2007 حيث كان 22900 مليون دولار أمريكي، بينما انخفض إلى 24700 مليون دولار أمريكي في عام 2009، ووصل 32000 مليون دولار سنة 2010.

❖**السعودية**: سيظل محور السياسة النقدية للمملكة العربية السعودية هو المحافظة على نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي. وسوف تحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) على ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي عند سعر الصرف 3.75 ريالا للدولار الواحد وذلك لمصلحة اقتصادها. وقد ساهمت سياسة مؤسسة النقد العربي السعودي الخاصة بالحدّ من الاقتراض الخارجي في الإبقاء على المطلوبات منخفضة، وبالتالي أسهمت هذه السياسة بشكل كبير في استقرار الريال السعودي على الأمد الطويل مقابل الدولار الأمريكي، كما أن قوة السوق النفطية المرتفعة ساعدت في نمو احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية. حيث بلغ إجمالي

الاحتياطيات ناقصا الذهب 441900 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2007 حيث كانت 305300 مليون دولار أمريكي، وقد انخفضت هذه الاحتياطيات إلى 408600 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

❖**عُمان**: لقد ارتبط الريال العُماني بالدولار الأمريكي منذ عام 1973 وبعد تخفيض العملة بنسبة 10,2% في يناير 1986 فقد ظل على مستواه الحالي - الريال العماني يساوي 2.60 دولار أمريكي .حيث ساعد التضخم المنخفض نسبياً وسياسة الحكومة المالية المتشددة في الحفاظ على هذا الربط، وقد بلغ إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب 11.400 مليون دولار بنهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2007 حيث كانت الاحتياطيات 9.500 دولار أمريكي، وبلغت هذه الاحتياطيات إلى 12.200 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 إلى 13.000 مليون دولا 2010.

❖**قطر**: ستستمر دولة قطر في العمل بنظام سعر الصرف الثابت، وبالرغم من ربط الريال القطري رسمياً بحقوق السحب الخاصة حيث يعادل 4.7619 ريالاً قطرياً، إلا أنه في الحقيقة مربوطاً بالدولار الأمريكي بما يعادل 3.64 ريال قطري وبصفة عامة لقد تمت المحافظة على ذلك السعر منذ بداية الثمانينات، وبالرغم من انخفاض الدولار الأمريكي أمام اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني ... الخ، فإنها ستحتفظ بهذا الربط في الأمد المتوسط، كما أنه ليست هنالك حكمة في إلغاء الربط حيث أن الصادرات القطرية الرئيسية (النفط والغاز) يتم تسعيرها بالدولار الأمريكي. والبنك المركزي القطري سيستمر في دعم هذا الربط. وقد بلغ إجمالي الاحتياطي ناقصا الذهب 9.800 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 مقارنةً بنهاية عام 2009 حيث كان 18.800 مليون دولار أمريكي حيث ارتفع إلى 27.200 مليون دولار سنة 2010.

جدول رقم (04) : يوضح مؤشرات السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : مليون دولار

الدولة	العملة	السنوات	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	عرض النقد	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
البحرين	دينار	2005	0,376	-	104,9
		2006	0,376	-	107,1
		2007	0,376	4.182,4	110,6
		2008	0,376	5.049,7	114,5
		2009	0,376	5.740,2	117,7
		2010	0,376	-	117,7
الكويت	دينار	2005	0,292	-	108,8
		2006	0,290	-	112,1
		2007	0,284	66.694,5	118,3
		2008	0,269	81.739	130,8
		2009	0,288	86.527,9	136,0

		2010	0,287	-	136,0
الإمارات	درهم	2005	3,675	-	121,7
		2006	3,675	-	133,0
		2007	3,673	667.251,9	147,8
		2008	3,673	764.490,9	165,9
		2009	3,672	820.849	168,5
		2010	3,672	-	168,5

الدولة	العملة	السنوات	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	عرض النقد	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
السعودية	ريال	2005	3,750	-	100,7
		2006	3,750	-	102,9
		2007	3,750	-	107,2
		2008	3,750	-	117,8
		2009	3,745	-	123,8
		2010	3,745	-	123,8
عُمان	ريال	2005	0,385	-	101,7
		2006	0,385	-	105,2
		2007	0,385	4.985,7	111,4
		2008	0,385	5.188,6	125,2
		2009	0,384	6.150,8	129,5
		2010	0,385	-	129,5
قطر	ريال	2005	3,640	-	120,9
		2006	3,640	-	135,2
		2007	3,640	11.191,5	153,6
		2008	3,640	13.975,3	176,9
		2009	3,640	14.592,3	168,3
		2010	3,640	-	168,3

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على:

- سعر الصرف : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. إحصائيات سنتي 2005 و2006 (جدول رقم 06 ص 152).

- إحصائيات سنتي 2007 و2008 (جدول رقم 06 ص 210)، إحصائيات سنتي 2009 و2010 (جدول رقم 06 ص 240).

- عرض النقد: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، (جدول رقم 31، ص 37)، متاح على الموقع الإلكتروني: www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2011/04/21 على الساعة: 11:45.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول التعاون، (جدول رقم 01، ص 15)، متاح على الموقع الإلكتروني : www.gcc-sg.org، تاريخ الإطلاع: 2011/04/21 على الساعة: 11:50.

- بيانات غير متوفرة.

2.2.**التضخم**:

أثبتت المنطقة قدرتها الفائقة في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جدًا خلال فترة زمنية طويلة وخصوصًا حتى عام 2004، ويُعزى ذلك للسياسات المالية والنقدية، ووفرة السلع والخدمات في المنطقة، حيث ظل معدل التضخم متوازنًا (0,2 إلى 2,1%) خلال عام 2001 إلى 2004، ولكن شهدت المنطقة معدل تضخم مرتفعًا بلغت نسبته 10,7% في عام 2008 مقارنة لعام 2007 حيث كانت نسبة 6,7% كما أن ارتفاع الضغوط التضخمية النسبي يُعزى بصفة عامة إلى التضخم المستورد وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، كما يُعزى إلى كل من انخفاض أسعار الفائدة، وفرة السيولة، وزيادة الإنفاق ونقص المساكن، واختلال العرض والطلب على السلع والخدمات، انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3,3% في عام 2009، وذلك بسبب السياسات المتبعة من دول المجلس والتي تم اتخاذها على ضوء انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وحدوث الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

❖**البحرين**: تتمتع البحرين بدرجة عالية من استقرار العملة والأسعار، ولقد تأثرت قليلاً بالبيئة التضخمية الحالية مقارنةً بدول المنطقة. ولقد حظيت الدولة بمعدل تضخم منخفض جداً لفترة طويلة، كما أن معدل التضخم كان يتراوح ما بين (-1,2) % إلى 3.5% خلال عام 2001 إلى 2008، كما أدت أسعار النفط القوية إلى زيادة الإنفاق في البحرين من قبل المواطنين والزوار وخاصةً من المملكة العربية السعودية. وأدى هذا العامل إلى أن يسجل التضخم زيادة طفيفة في عام 2007 و 2008. ومع ذلك فقد سجل مؤشر أسعار المستهلك زيادة بلغت 3.5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت الزيادة 3.3%، بينما انخفض معدل تضخم مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية السنوي إلى 2,8% في عام 2009. ومعدل التضخم المرتفع نسبياً في عام 2008 يُعزي بصفة رئيسية إلى تذبذب الدينار البحريني المربوط بالدولار الأمريكي مقابل الين الياباني واليورو والإسترليني وزيادة ضغوط الطلب المحلي. وارتفعت أسعار السلع المستوردة أيضاً، و يبقى التضخم تحت السيطرة بنسبة 2.4% في عام 2010 ومن المتوقع أن يصل إلى 2% في عام 2011. وفي ظل احتفاظ السلطات النقدية البحرينية على الموقف النقدي المُحكم فمن المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة في الأمد المتوسط

❖**الكويت**: من المعروف بأن اقتصاد دولة الكويت يتمتع بمعدل تضخم منخفض وقد ظل يحافظ على مدى يتراوح ما بين 0.8% إلى 1.6% خلال الأعوام 2000 إلى 2004، ولكنه ارتفع بعد ذلك، حيث بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك أعلى معدل ببلوغه 10,5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 5,5% ويُعزى ذلك التضخم بصفة رئيسية إلى زيادة السيولة في الاقتصاد، وإلى تقلبات العملة وارتفاع ضغوط الطلب المحلي لقطاعي الإسكان

والأغذية. وفي مايو 2007 تم فك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي. وقد بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك نسبة 4,7% في عام 2009، وينخفض إلى 4,1% في عام 2010.

❖**الإمارات**: ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.3% إلى 3,2% خلال عام 2000 إلى عام 2003 وارتفع بعد ذلك. حيث ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك بنسبة كبيرة ببلوغه نسبة 11.10 % في عام 2007 ونسبة 11.5% في عام 2008، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية وإلى زيادة أسعار السلع غير النفطية المستوردة والتي تم تسعيرها باليورو أو بالين الياباني والجنية الإسترليني، وزيادة ضغوط الطلب المحلى. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الغذاء والإيجارات والتضخم المستورد من العوامل التي ساهمت في التضخم إلا أن ارتفاع أسعار العقارات والأملاك تعتبر من العوامل الرئيسية للتضخم. أنخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك إلى 1.6% في عام 2009، ونظراً للسياسات المالية والنقدية المتخذة في حينها من قبل الحكومة في ظل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض السيولة وعلى ضوء انتعاش الاقتصاد العالمي ينخفض سنة 2010 إلى 0,90%.

❖**السعودية**: أثبتت المملكة قدرة فائقة في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جداً خلال فترة زمنية طويلة حتى عام 2005. حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 9.9% في عام 2008 مقارنةً بارتفاع قدره 4.4% في عام 2005، ويعزى ارتفاع معدل التضخم بصفة رئيسية إلى ارتفاع الإيجارات بنسبة 17.5%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 14.1%، وقد انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك في عام 2009 بنسبة 5.1% بسبب تضخم الإيجارات بنسبة 14.1% والمواد الغذائية بنسبة 2 %والمواد المتنوعة بنسبة 4.3%. وأظهرت أحدث البيانات بأن التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك انخفض بنسبة كبيرة ليصل إلى 4.9% في ابريل 2010. وبالنظر إلى الإدارة الحكيمة للسياسات المالية والنقدية في المملكة وينخفض التضخم بنسبة 5% في عام 2010.

❖**عُمان**: بالرغم من السيولة المرتفعة فقد ظل التضخم منخفضا في مدى يتراوح بين -1% و1.9% خلال عام 2001 إلي 2005، ولكنه أرتفع بنسبة سنوية (12.6%) في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته (5.9%)، وذلك بسبب الواردات الخاصة بالسلع التي يتم تسعيرها باليورو والين الياباني والجنية الإسترليني وانخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم. وتركز السياسة النقدية العُمانية على التحكم في التضخم الذي ظل معتدلا بصفة عامة مما يعكس جزئيا درجة الانفتاح الاقتصادي. كما تسيطر الحكومة على العديد من أسعار السلع والخدمات من خلال الدعم. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لن تلجأ لصك العملة لتغطية عجز موازنتها، ولذلك هناك ضغطاً تضخمياً بسيطاً من هذا المصدر. وقد انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.5% في عام 2009 بسبب السياسات النقدية والمالية الحكيمة لحكومة سلطنة عمان. حيث أن الريال العماني مربوطاً

بالدولار الأمريكي لأن الولايات المتحدة تعتبر أهم مصدر لواردات الدولة، لذلك فإن ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي يحمي الأسعار من بعض الضغوط التضخمية المستوردة من أمريكا. ويرتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك إلى 3.9% في عام 2010.

❖**قطر**: لقد ظل التضخم في دولة قطر محدودا قبل عام 2004 ولكنه أرتفع عاليا إلى ببلوغه 15% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 13.8%، ويُعزي الارتفاع غير العادي لمؤشر أسعار المستهلك خلال عامي (2004-2008) إلى ارتفاع أسعار العقارات وضغوط الطلب على السلع والخدمات؛ وإلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم. وقد انخفض التضخم بنسبة (-4,9%) في عام 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. و2.4% في سنة 2010؛ نظراً للسياسات المالية والنقدية للحكومة.

والشكل الموالي يعطي أكثر توضيح لتطورات الرقم القياسي للأسعار خلال مدة الدراسة.

شكل رقم (04) : يوضح معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : نسبة مئوية (%)

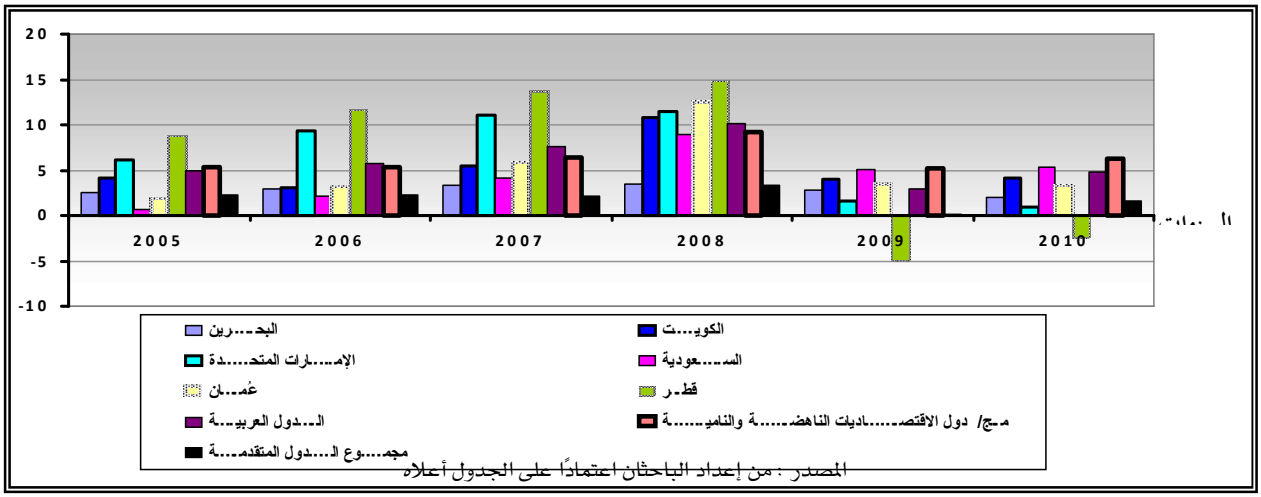

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الجدول أعلاه

3. السياسة التجارية[15]:

ارتكزت السياسة التجارية في دول المجلس مثلما هو الحال في أغلبية البلدان النفطية، على النفط الخام بوصفه السلعة الرئيسية في هيكل الصادرات حتى بلغت نسبة مساهمة في هيكل الصادرات ما يقارب من 73% خلال فترة الدراسة وقد أدى هذا الاعتماد المطلق على النفط إلى تذبذب حجم عوائد الصادرات وهبوطها بسبب عدم استقرار أسعار النفط الخام في السوق الدولية.

حيث يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الأساسية والمهمة في اقتصاد دول الخليج لما له دور هام في تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية،وسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي، وقد أدى

الاهتمام الكبير بالقطاع التجاري إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي فهو معرض بصورة كبيرة للتأثر بما يحدث في العالم الخارجي.

ولتلمس واقع السياسة التجارية في اقتصاد دول المجلس خلال فترة الدراسة نستعين بالجدولين رقم (05-06) اللذان يبينان قيم الصادرات والواردات.

1.3. الصادرات:

تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية في تلك البلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية[16]. وفي الوقت الذي تلعب فيه الصادرات دورا متميزا وايجابيا في رفع مستويات التطور الاقتصادي في البلدان النامية، كونها تمثل نسبا عالية من دخولها القومية، فإنها قد تكون السبب في حدوث تقلبات وأزمات اقتصادية تقود بالنهاية إلى تدهور البيئة الاقتصادية في مجالات متعددة، فمثلما هو واضح أن هيكل الصادرات في البلدان النامية يعاني من إختلالات نتيجة اعتماد صادرات تلك البلدان على سلعة أولية واحدة أو سلع أولية محددة العدد، وان أسعار هذه السلع تخضع لتقلبات عنيفة ومفاجئة، نتيجة للتغيرات في الطلب عليها، أو نتيجة لعوامل أخرى هي في الغالب خارج نطاق تحكم البلدان النامية. مما يجعل إيرادات هذه البلدان من صادراتها على قدر كبير من التقلب وعدم الاستقرار، مما يترك أثارا سلبية واضحة على مستويات النشاط الاقتصادي.

لذلك فإن استقرار حصيلة الصادرات في بلد ما سينعكس حتما على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، والمصارف التجارية جزء منها، على العكس من حدوث حالة من التدهور وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات، فإن ذلك سيلقي بآثاره السلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام[17].

شهدت الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون خلال مدة الدراسة تطورًا ملحوظًا، ويمكن تلمس ذلك بمطالعة البيانات الجدول رقم (05) فتلك البيانات تؤكد ارتفاع قيم الصادرات لدول مجلس التعاون خلال تلك المدة فبعد أن كان حجم الصادرات لدول المجلس سنة 2005 بـ 421.458 مليون دولار أي ما يعادل 12% سنة 2005 إلى 793.103 مليون دولار سنة 2008 أي بنسبة 22% وتراجعت إلى 19% سنة 2010 وهذا بسبب تأثر الأزمة الاقتصادية.

والجدول الموالي يوضح تطورات الصادرات السلعية لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (05) : يوضح الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009(*)	2010(**)
البحرين	13.290	15.500	17.200	21.100	16.300	18.400
الكويت	50.068	64.889	72.713	98.390	91.703	73.300
الامارات المتحدة	122.000	151.500	187.100	239.213	192.193	233.700
السعودية	188.000	225.600	249.600	323.500	194.900	253.600
عُمان	19.400	22.900	26.300	39.700	28.800	38.200
قطر	28.700	39.300	51.500	71.200	52.200	69.600
المجموع	421.458	519.689	604.413	793.103	576.096	686.800

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

(*) إحصائيات من سنة 2005 إلى غاية 2009 (ملحق رقم 02 لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة العربية لسنة 2009، البحرين ص 278، الكويت ص 288، الإمارات المتحدة ص 277، السعودية ص 282، عُمان ص 286، قطر ص 287).

(**)إحصائيات سنة 2010 (إحصائيات جداول وملاحق التقرير لكل دولة على حدى).

ويمكن متابعة تطور مؤشرات السياسة التجارية في دول المجلس خلال مدة الدراسة من خلال الشكل البياني الآتي :

شكل رقم (05) : يوضح إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : مليون دولار

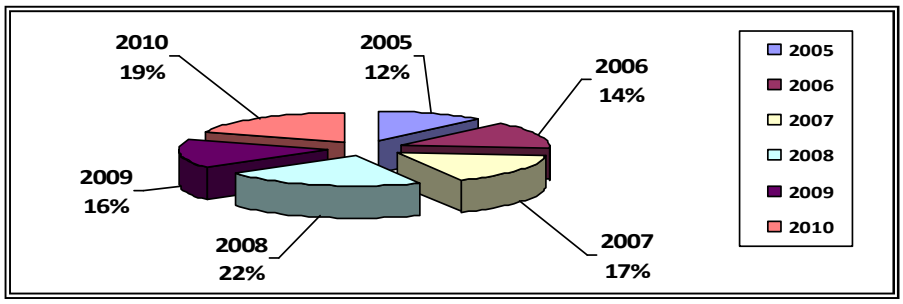

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الجدول رقم (5)

2. الواردات :

تمثل الواردات متغيرا أساسيًا آخرًا للسياسة التجارية، لما لها من دور مؤثر في الاقتصاد بوجه عام، خاصة في البلدان النامية فمن خلال الواردات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلاد لسد حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. غير أن ما يلاحظ على وضع الواردات في البلدان النامية، هو اختلال هيكلها إذ أنها تتركز في استيراد السلع تامة الصنع الموجهة للاستهلاك[18].

تحظى الواردات بأهمية بالغة في الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي، فتشير تلك البيانات إلى ارتفاع نسب إجمالي الواردات من 10% لسنة 2005 إلى 21% لسنة 2010. فبعدما كان حجمها يقارب 239.939 مليون دولار سنة 2005 أصبح 490.400 مليون دولار في سنة 2010

وكانت أعلى قيمة واردات لدولة الإمارات بقيمة 200.327 مليون دولار سنة 2008 إلى أقل قيمة واردات من السلع والخدمات سنة 2005 لدولة البحرين بقيمة 15.700 مليون دولار إلى أقلها في البحرين بقيمة 10.287 مليون دولار تليها عمان بقيمة 11.082 مليون دولار وتتراجع قيمة الواردات لدول الخليج في أغلبيتها في سنة 2010. والجدول الموالي يوضح الواردات من السلع والخدمات لدول المجلس خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (06) : يوضح الواردات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : مليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009(*)	2010(**)
البحرين	10.287	11.300	12.300	15.700	12.900	13.300
الكويت	23.770	26.881	33.322	38.209	30.688	25.900
الامارات المتحدة	93.900	112.900	166.100	200.327	170.515	198.200
السعودية	88.300	115.300	147.100	179.500	160.400	193.100
عُمان	11.082	13.800	19.200	26.800	21.600	24.200
قطر	12.600	21.800	27.200	34.800	33.500	35.700
المجموع	239.939	301.981	405.222	495.336	429.603	490.400

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

(*) إحصائيات من سنة 2005 إلى غاية 2009 (ملحق رقم 02 لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة العربية لسنة 2009، البحرين ص 278، الكويت ص 288، الإمارات المتحدة ص 277، السعودية ص 282، عُمان ص 286، قطر ص 287).

(**)إحصائيات سنة 2010 (إحصائيات جداول وملاحق التقرير لكل دولة على حدى).

وهذا ما يوضحه الشكل التالي لإجمالي الواردات لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (06) : يوضح إجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : مليون دولار

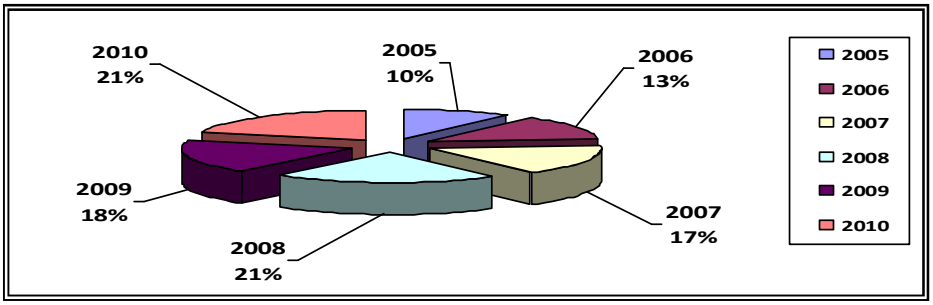

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على الجدول رقم (6)

4. **السياسة الاستثمارية:**

يقصد بالسياسة الاستثمارية تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية الاقتصادية، بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيعه على مجالاته المختلفة[19].

ويأتي الاهتمام بالسياسة الاستثمارية بالدور الذي تلعبه الاستثمار في خلق طاقات إنتاجية جديدة، واستغلال الموارد المتاحة في البلد، لذلك فإن الاستثمار يعد المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية[20].

يمكن استعراض أهم التطورات الحاصلة في السياسة الاستثمارية بيانات الجدول رقم (07)، وبعد معرفة مناخ الاستثمار وأهم مؤشرات السياسة الاقتصادية في المبحث السابق سنوضح أكثر في هذا المبحث أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم (07) : متغيرات اقتصادية كلية عن دول مجلس التعاون الخليج العربية (2005-2010)

الوحدة : (مليون دولار)

الدولة	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الاستهلاك(*)		إجمالي الاستثمار(**)		فجوة الموارد
			القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	
البحرين	2005	13.456	2.177	16,18	8.276	61,50	3.003
	2006	15.848	457	2,88	11.191	70,61	4.200
	2007	18.443	(9.404)	(111,38)	12.947	153,35	4.900
	2008	21.236	992	4,67	14.844	69,90	5.400
	2009	20.214	1.816	8,98	14.998	74,20	3.400
	2010	22.200	2.102	9,47	14.998(*)	67,56	5.100
الكويت	2005	80.797	53.854	66,65	645	0,80	26.298
	2006	101.559	70.778	69,69	773	0,76	38.008
	2007	114.678	74.344	64,83	943	0,82	39.391
	2008	148.770	87.598	58,88	991	0,67	60.181
	2009	109.489	47.488	43,37	986	0,90	61.015
	2010	131.300	82.914	63,15	986 (*)	0,75	47.400
الإمارات المتحدة	2005	134.172	77.345	57,65	28.727	21,41	28.100
	2006	163.718	83.585	51,05	41.533	25,37	38.600
	2007	207.564	130.844	63,04	55.720	26,84	21.000
	2008	254.394	146.088	57,43	69.420	27,29	38.886
	2009	248.969	153.869	61,80	73.422	29,49	21.678
	2010	301.900	192.978	63,92	73.422(*)	24,32	35.500
السعودية	2005	315.758	182.523	57,80	33.535	10,62	99.700
	2006	356.630	194.502	54,54	51.828	14,53	110.300
	2007	385.199	206.553	53,62	76.146	19,77	102.500
	2008	475.728	217.451	45,71	114.277	24,02	144.000

	2009	369.671	188.026	50,86	147.145	39,80	34.500
	2010	443.700	236.055	53,20	147.145(*)	33,16	60.500
عُمان	2005	30.905	(56.245)	(181,99)	4.132	13,37	8.318
	2006	36.805	21.840	59,34	5.865	15,94	9.100
	2007	41.640	25.465	61,16	9.075	21,79	7.100
	2008	59.946	35.053	58,47	11.993	20,01	12.900
	2009	53.395	32.927	61,67	13.268	24,85	7.200
	2010	55.600	28.332	50,96	13.268(*)	23,86	14.000
قطر	2005	42.463	19.208	45,23	7.155	16,85	16.100
	2006	56.918	28.763	50,53	10.655	18,72	17.500
	2007	71.041	31.386	44,18	15.355	21,61	24.300
	2008	100.407	41.952	41,78	22.055	21,97	36.400
	2009	83.910	37.026	44,13	28.184	33,59	18.700
	2010	129.500	67.416	52,06	28.184(*)	21,76	33.900

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادًا على :

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، متاح على الموقع الإلكتروني : www.dhaman.org، تاريخ الإطلاع : 2011/08/16، على الساعة : 02:15.

- إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2005 إلى غاية 2009 (ملحق رقم 02 لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة العربية لسنة 2009، البحرين ص 278، الكويت ص 288، الإمارات المتحدة ص 277، السعودية ص 282، عُمان ص 286، قطر ص 287).

- إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 (إحصائيات جداول وملاحق التقرير لكل دولة على حدى).

(*) إحصائيات سنة 2010 هي نفسها إحصائيات سنة 2009 هذا بالنسبة لإجمالي الاستثمار.

(**) تقرير الأمم المتحدة (الأونكتاد)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ماي 2011، (جدول رقم 01، 03).

(***) محسوبة من طرف الباحثة اعتمادًا على ما ورد في الجدول وتحسب قيمة الاستهلاك بالعلاقة التالية:

- قيمة الاستهلاك = الناتج المحلي الإجمالي – (فجوة الموارد + قيمة الاستثمار)

أمّا نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي تحسب بالعلاقة التالية :

- % الاستهلاك من GDP = (قيمة الاستهلاك / الناتج المحلي الإجمالي) × 100

كذلك تحسب نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بنفس العلاقة السابقة.

1.4. الناتج المحلي الإجمالي:

إن تتبع البيانات الواردة في الجدول (07) تظهر بأن الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليج العربية قد شهد تطورًا ملحوظًا خلال المدة (2005-2010)، باستثناء عام 2009 الذي شهد الأزمة المالية العالمية، فخلال فترة الدراسة نلاحظ أن أغلبية دول المجلس شهد ارتفاع الناتج من 13.456 مليون دولار في البحرين، الكويت 80.797 مليون دولار، الإمارات المتحدة 134.172 مليون دولار، السعودية 315.758 مليون دولار، عمان 30.905 مليون دولار، قطر 42.463 مليون دولار. هذا سنة 2005 إلى سنة 2008 على التوالي: البحرين 21.236 مليون دولار، الكويت 148.770 مليون دولار، الإمارات المتحدة 254.394 مليون دولار، السعودية 475.728 مليون دولار، عمان 59.946 مليون دولار، قطر 100.407 مليون دولار. هذا بسبب الطفرة النفطية خلال مدة الدراسة وسجل معدلات نمو مرتفعة، أما سنة 2009 شهد هبوط الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين الأسباب الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط مسجلاً بذلك أرقام منخفضة مقارنة بعام 2008. وعاود سنة 2010 ارتفاعًا ملحوظًا.

2.4. إجمالي الاستثمارات:

يعد الاستثمار الركن الأبرز لتحقيق التطور الاقتصادي، فلا يمكن تصور حدوث ذلك التطور بعدم وجود، أو ضآلة، حجم الاستثمارات في البلد، فلاستثمار هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي وبذلك فإن له تأثيرات كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، في البيئة الاقتصادية، فارتفاع حجم الاستثمارات يوفر العوامل التي يمكن أن تعمل في ظلها لتحقيق أداء أفضل، وبالعكس في حالة تدني معدلات الاستثمار فإن ذلك سيعمل على تحجيم فرص عمل ويولد ضغوطات كبيرة عليها مما يعيق تحقيق الأداء السليم.

اتجهت قيم استثمارات فبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (تراكمي) في المجلس حوالي 278.003 مليون دولار عام 2009 أي بنسبة زيادة (827) % عام 2009 مقارنة بقيمة 82.470 مليون دولار سنة 2005 وبمعدل سنوي قدره 28%.

توزع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المجلس بنهاية عام 2009 بحيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بمبلغ 147.145 مليون دولار ونسبة قدرها 52,9 %، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ قدره 73.422 مليون دولار ونسبة قدرها 26,4%، ودولة قطر بمبلغ 28.184 مليون دولار وبنسبة قدرها 5,4%، ودولة الكويت بمبلغ 986 مليون دولار ونسبة قدرها 0,4%.

3.4. فجوة الموارد :

يتحدد المقصود بفجوة الموارد بالفرق بين إجمالي الادخارات وإجمالي الاستثمارات في بلد ما، واتساع الفجوة يعني عجز قدرة المدخرات عن تلبية احتياجات الاستثمار من الموارد المحلية في ذلك البلد، وبالتالي فان اتساع فجوة الموارد سيعمل على الحد من تطور النشاط الاقتصادي، أو التوجه نحو المصادر الخارجية للتمويل،مما سينعكس سلبا على أداء المصارف التجارية بوصفها الوحدة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل وعاء لتجميع المدخرات،وبالعكس في حالة اختفاء الفجوة وظهور حالة الفائض فإن ذلك سيوفر المناخ المناسب للنشاط الإقتصادي لكي يتطور بالاتجاه المطلوب، وسينعكس ذلك حتما على تحقيق المصارف التجارية لأداء جيد[21].

شكل رقم (07): يوضح إجمالي (الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، وفجوة الموارد) لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2010-2005)

الوحدة : مليون دولار

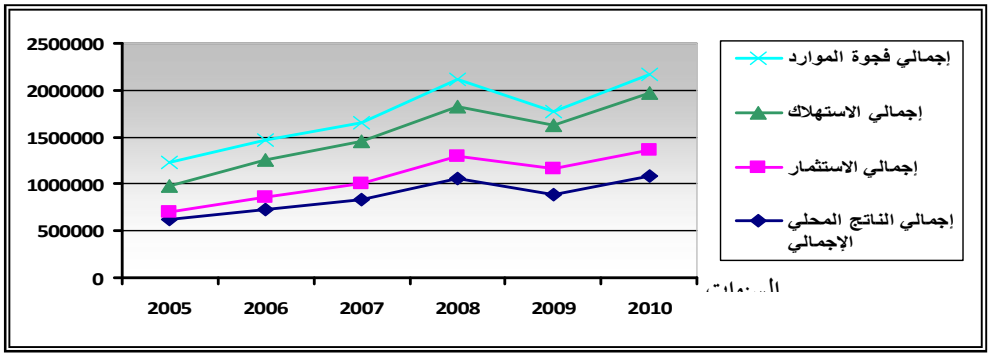

من إعداد الباحثان اعتمادا على ما سبق

خلاصة:

لقد تمحورت الفكرة الأساسية لهذه المداخلة في قراءتنا للتجربة التكاملية الخليجية توضح بأن هذه التجربة قد حققت الكثير من النجاح في إطار العمل المشترك رغم الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهتها بالمنطقة خلال العقدين الماضيين إلا أن هناك خطوات اقتصادية أخرى يجب أن تحقق بسرعة خلال المرحلة المقبلة، كي تكون المنطقة أقدر على مواكبة التغيير، والأزمات الاقتصادية المتكررة التي تهب في العالم.بحيث قمنا بتقييم التجربة الخليجية من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية للسياسة الاقتصادية البحث عن النمو،مؤشر التضخم، التوازن الداخلي، التوازن الخارجي.وقمنا بتقييم السياسات الاقتصادية قبل وبعد الأزمة المالية وذلك من خلال عدة سياسات كالسياسة المالية لمعرفة عجز وفائض الموازنة العامة لدول المجلس والسياسة النقدية كمؤشر التضخم وسعر الصرف والتجارية والاستثمارية معرفة من خلاله ما إذا كان هناك جذب للاستثمار من عدمه.

الهوامش والإحالات:

[1] دراوسي مسعود ، ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2005 ، ص: 43.

[2] نعمت اللّه نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، دون طبعة، بيروت، 1990، ص: 141

[3] رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، دون طبعة، مصر، 1996، ص: 325.

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، 2006، ص،ص: 13،14.

[5] *Jaque Muller, Economie Manuel d'application, édition Dound, Paris, 2002, p: 188*

[6] نعمت اللّه نجيب وآخرون، نفس المرجع أعلاه، ص: 441.

[7] دراوسي مسعود، نفس المرجع أعلاه،ص:43

[8] علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1989، ص: 109.

[9] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، الأغواط 19/17 أفريل 2007،ص: 374.

[10] علي شفيق، نفس المرجع أعلاه، ص:118.

[11] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، الدار المصرية، دون طبعة، القاهرة، 2005، ص: 264.

[12] علي شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

[13] سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع أعلاه، ص،ص: 267،264.

[14] بن يوب لطيفة، بن خالدي نوال، مرجع سبق ذكره،ص: 372.

[15] أنظر في ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (201) وتاريخ 11/8/1427هـ يضم نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون.

[16] سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين : مقاربات اقتصادية، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2001. ص:117

[17] نصر حمود فهد مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 .ص:90

[18] نصر حمود فهد مزنان،نفس المرجع،ص:91.

[19] عبد المعطي رضا رشيد وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.ص:33.

[20] نصر حمود فهد مزنان،نفس المرجع،ص:92.

[21] نفس المرجع أعلاه،ص:94